

الجمهوريّة الجزائريّة الديموقراطية الشعبيّة  
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET REPUBLIQUE

MINISTRE DES FINANCES

وزارة المالية

LE MINISTRE

الوزير

08 JUIN 2017

القرار رقم ٤٦ المؤرخ في ٠٨ يونيو ٢٠١٧  
المتعلق بتجميد و/أو حجز أموال الأشخاص و  
المجموعات و الكيانات المسجلة في القائمة الموحدة للجنة العقوبات لمجلس الأمن للأمم المتحدة

إن وزير المالية،  
بمقتضى القانون رقم ٠٥-٠١ المؤرخ في ٢٧ ذو الحجة عام ١٤٢٥ الموافق ٦ فبراير سنة ٢٠٠٥،  
المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما، لاسيما مادته ١٨ مكرر ٢؛

بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم ١٢٥-١٥ المؤرخ في ٢٥ رجب ١٤٣٦ الموافق ١٤ مايو ٢٠١٥ و  
المتضمن تعين أعضاء الحكومة

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم ٩٥-٥٤ المؤرخ في ١٥ رمضان عام ١٤١٥ الموافق ١٥ فبراير سنة  
١٩٩٥، يحدد صلاحيات وزير المالية،

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم ٠٢-١٢٧ المؤرخ في ٢٤ محرم عام ١٤٢٣ الموافق ٧ أبريل سنة  
٢٠٠٢، المعدل والمتمم، المتضمن إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي و تنظيمها و عملها؛

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم ٠٧-٣٦٤ المؤرخ في ١٨ ذي القعدة عام ١٤٢٨ الموافق ٢٨ نوفمبر سنة  
٢٠٠٧، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية،

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم ١٥-١١٣ المؤرخ في ٢٣ رجب عام ١٤٣٦ الموافق ١٢ مايو سنة  
٢٠١٥ ، المتعلق بإجراءات حجز و/أو تجميد الأموال في إطار الوقاية من تمويل الإرهاب و مكافحته؛

بمقتضى القرار المؤرخ في ١٢ شعبان عام ١٤٣٦ الموافق ٣١ مايو سنة ٢٠١٥، المتعلق بإجراءات  
تجميد و/أو حجز أموال الأشخاص و المجموعات و الكيانات المسجلة في القائمة الموحدة للجنة العقوبات  
لمجلس الأمن للأمم المتحدة،

بمقتضى القرار المؤرخ في ١٢ شعبان عام ١٤٣٦ الموافق ٣١ مايو سنة ٢٠١٥، المتضمن تجميد و/أو  
حجز أموال الأشخاص و المجموعات و الكيانات المسجلة في القائمة الموحدة للجنة العقوبات لمجلس  
الأمن للأمم المتحدة،

بمقتضى القرار رقم ٤٧ المؤرخ في ٣٠ أبريل ٢٠١٧ المتعلق بتجميد و/أو حجز أموال الأشخاص و  
المجموعات و الكيانات المسجلة في القائمة الموحدة للجنة العقوبات لمجلس الأمن للأمم المتحدة

يقرر ما يأتي:

**المادة الأولى :** تجمد و/أو تحجز فوراً أموال و ممتلكات الأشخاص و المجموعات و الكيانات المذكورة في القائمة الملحة موضوع العقوبات المقررة من طرف مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة، في إطار الفصل السابع من ميثاق منظمة الأمم المتحدة و طبقاً للقرار رقم 1267 (1999)، 1989 (2011)، 2253 (2015)، 1988 (2011) و 2255 (2015) لمجلس الأمن للأمم المتحدة و القرارت اللاحقة له، التي تم تحين قائمته في تاريخ 07 يونيو/حزيران 2017 على الموقع الإلكتروني لمجلس الأمن للأمم المتحدة و خلية معالجة الإستعلام المالي و تم إلهاقها بأصل هذا القرار.

**المادة 2 :** يعتبر نشر هذا القرار و كذا قائمة مجلس الأمن للأمم المتحدة الملحة له المحينة في تاريخ 07 يونيو/حزيران 2017 على الموقع الإلكتروني الرسمي لخلية معالجة الإستعلام ، بمثابة تبليغ الخاضعين بأمر التجميد و/أو الحجز الفوري لأموال و أملاك الأشخاص و المجموعات و الكيانات المسجلة على القائمة السالفة الذكر.

**المادة 3.** يكلف رئيس خلية معالجة الإستعلام المالي بتطبيق أحكام هذا القرار و كذا قائمة مجلس الأمن للأمم المتحدة الملحة له المحينة في تاريخ هذا اليوم.

حرر بالجزائر في 08 JUIN 2017



**المادة الأولى :** تجمد و/أو تحجز فوراً أموال و ممتلكات الأشخاص و المجموعات في القائمة الملحة موضوع العقوبات المقررة من طرف مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة، الفصل السابع من ميثاق منظمة الأمم المتحدة و طبقاً للقرار رقم 1267 (1999)، 2253 (2015)، 1988 (2011) و 2255 (2015) لمجلس الأمن للأمم المتحدة و القرارات اللاحقة له، التي تم تحين قائمته في تاريخ 07 يونيو/حزيران 2017 على الموقع الإلكتروني لمجلس الأمن للأمم المتحدة و خلية معالجة الإستعلام المالي و تم إلهاقها بأصل هذا القرار.

الكيانات المذكورة  
المتحدة، في إطار  
، 1989 (2011)،  
قرارات اللاحقة له،  
مجلس الأمن للأمم

**المادة 2 :** يعتبر نشر هذا القرار و كذا قائمة مجلس الأمن للأمم المتحدة الملحة له المحينة في تاريخ 07 يونيو/حزيران 2017 على الموقع الإلكتروني الرسمي لخلية معالجة الإستعلام ، الخاضعين بأمر التجميد و/أو الحجز الفوري لأموال و أملاك الأشخاص و المجموعات المسجلة على القائمة السالفة الذكر.

في تاريخ  
مثابة تبليغ  
، و الكيانات

**المادة 3.** يكلف رئيس خلية معالجة الإستعلام المالي بتطبيق أحكام هذا القرار و كذا قائمة مجلس الأمن للأمم المتحدة له المحينة في تاريخ هذا اليوم.

قائمة مجلس الأمن

حرر بالجزائر في 08 JUIN 2017

